رائدات

جمعية رائدات للقيادات الشبابية

لـجنـة

التدقيق والمراجعة

رائدات
جمعية رائدات للقيادات الشبابية

رقم ترخيص الجمعية: ٥٢٣١
الموضوع: مهام لجنة التدقيق والمراجعة
التاريخ: ١ /١٢ /١٤٤٤هـ

لجنة التدقيق والمراجعة

رئيسة اللجنة / د. جمعة حامد يحي الزهراني.

عضو/ أ. أفنان عبد العزيز محمد العجلان.

عضو/ أ. علياء فيصل عبد الله مسلاتي.

مهام لجنة التدقيق والمراجعة:

تقوم لجنة التدقيق والمراجعة بمساعدة المجلس في دوره فيما يتعلق بنظم المحاسبة والمراجعة الخارجية والداخلية ونظم رفع التقارير المالية عموما، وبالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة واللوائح المطبقة على الجمعية وتشكل لجنة المراجعة من أعضاء المجلس ومن غيرهم من ذوي الخبرات الفنية في المجال المالي والمحاسبي وينبغي أن يكون من بين أعضاء اللجنة عضو مختص بالأمور المالية والمحاسبية.

تشتمل مهام لجنة المراجعة على الآتي:

أ. إعداد ميثاق المراجعة الداخلية واعتماده من مجلس الإدارة.

ب. تقويم أنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك النظام المحاسبي، للتحقق من سلامتها وملائمتها، وتحديد أوجه القصور فيها إن وجدت، واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لعلاجها بما يكفل حماية أموال الجمعية وممتلكاتها من الاختلاس أو الضياع أو التلاعب ونحو ذلك.

ت. التأكد من التزام الجمعية بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية، والتحقق من كفاءتها وملائمتها.

ث. تقويم كفاءة الخطة التنظيمية للجمعية من حيث وضوح السلطات والمسؤوليات وفصل الاختصاصات المتعارضة وغير ذلك من الجوانب التنظيمية.
ج. تقويم مستوى إنجاز الجمعية لأهدافها الموضوعة، وتحليل سبب الاختلاف إن وجد.
ح. تحديد مواطن سوء استخدام الجمعية لمواردها.
خ. فحص المستندات الخاصة بالمصروفات والإيرادات بعد إتمامها للتأكد من صحتها ونظاميتها.
د. فحص السجلات المحاسبية للتأكد من انتظام القيود وصحتها وسلامة التوجيه المحاسبي.
ذ. مراجعة ودراسة العقود والاتفاقيات المبرمة التي تكون الجمعية طرفًا فيها للتأكد من التقيد بها.
ر. مراجعة ودراسة التقارير المالية والحسابات الختامية التي يعدها مجلس إدارة الجمعية والتأكد من دقتها ومدع موافقتها للأنظمة واللوائح والتعليمات، والمعايير المحاسبية، والسياسات التي تطبقها الجمعية.
ز. تقديم المشورة عند بحث مشروع الموازنة التقديرية للجمعية.
س. ترشيح المراجع الخارجي ودراسة تقريره وملاحظاته والإجراءات التصحيحية والتوصية بعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه بعد التحقق من استقلاله ومراجعة نطاق عمله وشروط التعاقد معه، بشرط ألا يكون عضوًا في لجنة المراجعة الداخلية.